



# لجنة الأمن الغذائي العالمي

<p>الدورة الخامسة والأربعون "إحداث فارق في الأمن الغذائي والتغذية"</p>
<p>روما، إيطاليا، 15-19 أكتوبر/تشرين الأول 2018</p>
<p>بيان رئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي</p>

تنعقد هذه الدورة الخامسة والأربعون للجنة أحد عشر عامًا وشهرين وأسبوعين قبل حلول عام 2030، وهو العام الذي اتفقنا بحلوله على القضاء على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية.

وتشير التقارير المرحلية إلى أن عدد من يعانون الجوع وسوء التغذية في تزايد بدلاً من التراجع.

فاليوم، سيتعذر على شخص واحد من أصل تسعة أشخاص - ما يصل إلى مئات الملايين من الأشخاص - إنتاج الأغذية أو شراءها؛ والسواد الأعظم منهم من النساء والأطفال في بلدان الجنوب.

وتكمن الأسباب الرئيسية وراء هذه الكارثة التي تتوالى فصولها في النزاعات التي هي من صنع الإنسان وتغير المناخ.

وتضطر الفئات الأكثر ضعفاً، في ظل الحروب والأحوال الجوية القسوى، إلى الاختيار بين: الرضوخ للجوع أو الهجرة سعياً إلى البقاء على قيد الحياة في مكان آخر.

وفي الوقت ذاته، تؤدي سوء التغذية إلى ارتفاع معدلات السمنة والأمراض المرتبطة بها في البلدان المتقدمة والنامية على السواء.

ولا يختلف اثنان على أن استمرار، بل تصاعد، مستويات الجوع وسوء التغذية أمر غير مقبول من الناحية الأخلاقية وغير مستدام من الناحية السياسية.



my274

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)؛ وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة: [www.fao.org](http://www.fao.org)

ويمكن للجنة- أي نحن - تقديم حلول لكي تنقشع هذه الغمامة التي تلقي بظلالها على حالة البشرية.

وقد شهد عام 1948 انبثاق ولاية قوامها الحقوق عندما أقرت المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بالحق في الغذاء.

واستغرق الأمر 56 عامًا لكي نضع، في عام 2004، مجموعة من الخطوط التوجيهية لإعمال هذا الحق الجوهري من حقوق الإنسان.

ومصطلح "جوهري" يعني "أساسي" و"حيوي" لأن الشخص الذي لا يعرف من أين سيحصل على وجبته التالية، لا يمكن أن يسمح لنفسه بالتفكير في أي حق من الحقوق، ناهيك عن ممارسته.

ومن هذا المنطلق، اعتمدت جميع الحكومات، قبل ثلاث سنوات، خطة التنمية المستدامة كخارطة طريق للقضاء التام على الجوع؛ ولكن منذ ذلك الحين، ونحن نمضي في الاتجاه المعاكس.

وعلى الرغم من هذه الاتجاهات، يشير الخبراء الدوليون مع بعض التحذيرات إلى أنهم يظلون متفائلين.

وهذه التوقعات الإيجابية ليست أمنية بعيدة المنال بل حسابًا فنيًا يستند إلى نموذج يجتمع حوله جميع أصحاب المصلحة مع إرادة مركزة لاتخاذ إجراءات سريعة ومتضافرة وحاسمة.

والمضي الخبراء الفنيون قائلين إنه يجب علينا أن ننأى بأنفسنا عن نهج "العمل كالمعتاد" حتى وإن كان العمل والإرادة يلتقيان حول القضاء على الجوع.

وهذه المشورة منطقية وتطرح معضلة: إما أن نستمر في القيام بالأمر ذاتها، وهو ما لا يُقرِّبنا من القضاء التام على الجوع، أو نغير طريقة عملنا، وهو ما سيقترضه، بدون أدنى شك، عملية يتفق بموجبها الجميع على ما يجب فعله بالضبط بطريقة مختلفة.

وبينما نتدارس هذه المعضلة، يمكن للجنة الأمن الغذائي العالمي أن تقدم إسهامات كبيرة في مكافحة الجوع وسوء التغذية.

وواقع الأمر أن اللجنة خرجت إلى حيز الوجود في عام 1974 في أعقاب أزمة غذائية عالمية؛ وعقب حالة طوارئ أخرى في عام 2007، أصبغنا على اللجنة حلّة جديدة كمنتمدى ثوري متعدد أصحاب المصلحة.

وإذ نقترّب من عام 2030، تتيح اللجنة فضاءً شاملاً ومرناً ومفتوحاً وشفافاً مع جلسات عامة سنوية وجدول زمني شامل بالأحداث والاجتماعات، بما في ذلك مجموعات عمل مواضيعية مفتوحة العضوية؛ ونتوقع تكريس اهتمام خاص لمسارات العمل المتعلقة بالتغذية ونظم الأغذية.

ويوفر هذا المنتدى، في إطار ديناميكية تعزز عناصرها بعضها البعض، المشروعية لإعداد منتجات بشأن السياسات تنشأ قيمتها وحدواها - حسبما يشير إليه تقييم اللجنة- عن طابعها الشامل الذي يعتبر المبدأ التوجيهي الأول لعملية الإصلاح لعام 2009.

وستكون السنة المقبلة حاسمة بالنسبة إلى تحسين اللجنة وتعزيزها، وهو ما يتطلب بناء شراكات أقوى وأوسع نطاقاً من أجل إقامة تعاون فعال وأوثق من أي وقت مضى لمواجهة التحديات المتعاضمة.

وتحتاج اللجنة إلى التزام متجدد من جميع أعضائها؛ وقد كان ذلك موضوع منتدى المجتمع المدني الذي انعقد في نهاية الأسبوع الماضي.

كما يتعين على اللجنة أن تصبح معروفة بشكل أكبر وأفضل، وأن توسع نطاق طابعها الشامل، وأن ترحب بالمزيد من الجهات الفاعلة من دوائرها التقليدية.

وإن الشركاء المحتملين الذين قد لا يتناسبون مع الآليات الحالية يتصلون بنا، معربين عن رغبتهم في المساهمة في القضاء التام على الجوع من خلال النموذج الشامل للجنة.

ويمكن لهذه الكيانات - التي قد لا تكون لولايتها الأساسية علاقة مباشرة بالأمن الغذائي - أن تقدم الدعم في شكل مشورة بشأن مجموعة واسعة من المواضيع، وكذلك في تعبئة الموارد البشرية والمالية وتوفير رأس المال السياسي إضافة إلى استقطاب الدعم للجنة وإبراز عملها.

ومن بين هؤلاء الأصدقاء هناك المجتمعات العلمية، والمنظمات الدينية والعملية المنحى، والجامعات، والجهات ذات النفوذ والعلاقات، والمبتكرون، ومراكز الفكر، والوكالات الصحفية ووسائل الإعلام، والمنظمات القانونية الدولية، والبرلمانيون، وآليات الحماية الاجتماعية، ضمن مؤسسات كثيرة أخرى ما يزال يتعين عليها اكتشاف أن بإمكانها هي أيضاً مساندة هذه القضية.

ومن البديهي أنه لا سبيل إلى القضاء التام على الجوع إلا إذا التزم الجميع باتخاذ الإجراءات اللازمة والعمل يدأ بيد.

ففي غضون عقد من الزمن فحسب، ستدوّن فصول تاريخ هذه الفترة: إما سنكون قد قضينا على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية، أو سنكون قد أخفقنا في القيام بذلك.

وإذا كان النصر حليفنا، أي إذا كان كل شخص في كل بلد يتمتع بالأمن الغذائي على نحو مستدام، فإن عام 2030 سيكون نقطة التحول الأكثر أهمية في التاريخ.

وستكون البشرية، بعد تحررها من ويلات الجوع، قد وجدت روحها الجماعية وستبدأ حقبة جديدة، لأن إمكانياتنا ستكون غير محدودة.

وإني أصدق ما يقوله لنا الخبراء، أي أنه بإمكاننا دحر الجوع خلال فترة حياتنا - فأنا أيضا ممن ينتابهم هذا التفاؤل- ويحدوني الأمل في رؤية يوم الخلاص هذا.

وأنا أيضا على دراية بالإحصاءات الباردة والاتجاهات المقلقة والتحديات الهائلة.

وإذا أخفقنا- وهو نتيجة غير مرغوب فيها ولكن احتمالاً واقعياً- فالعالم لن ينتهي؛ سنعاود النظر في ما حصل لتحليل أين أخطأنا وأين أصبنا؛ وسنحدد أفضل الممارسات، ونستخلص الدروس، ونوافق على غايات جديدة ومهل زمنية في المستقبل.

وفي حال عدم تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في القضاء على الجوع، سيكون لزاماً على كل واحد منا الإجابة على سؤال، وهو: "هل بذلت قصارى جهدي عندما كانت ما تزال هناك فرصة؟"

والآن، يبدو أنه ما يزال هناك وقت؛ وأنه ما يزال بإمكاننا القيام بما يلزم فعله للقضاء على الجوع.

ومعاً نستطيع بلوغ هذه الحرية الأساسية!